

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩٠٢٤

الخميس، ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٢٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة باربرا وودورد	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كوزمين
	ألبانيا	السيدة دوتلاري
	الإمارات العربية المتحدة	السيد أبو شهاب
	أيرلندا	السيدة أوسيلفان
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	الصين	السيد سون تشيتشيانغ
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيد كوربيه
	فرنسا	السيدة ديم لابليل
	كينيا	السيدة نياكو
	المكسيك	السيد غوميس روبليدو فردوسكو
	النرويج	السيدة هايمرباك
	الهند	السيد رافيندران
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دي لورنتس

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: verbatimrecords@un.org, Room 0506, Chief of the Verbatim Reporting Service. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-33294 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥ .

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد كريم خان، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للمدعي العام خان.

السيد خان (تكلم بالإنكليزية): أشركم، سيدتي الرئيسة، مرة أخرى على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن للمرة الثانية فيما يتعلق بالمسألة الليبية. وقد أتحت لي الفرصة في وقت سابق من هذا الصباح للجلوس مع الممثل الدائم لليبيا لمناقشة المسائل الناشئة عن الحالة.

في آخر إحاطة قدمتها (S/PV.8911 انظر)، حددت أملا وخطة وقلت إنني سأستعرض بصورة شاملة الأدلة والحالة في ليبيا لإيضاح الصورة بقدر أكبر لأعضاء مجلس الأمن وسأحاول العمل بفعالية قدر الإمكان للاضطلاع بالمسؤوليات الجسيمة جدا والضرورية جدا التي أناطها المجلس بمكتبي في عام ٢٠١١ بموجب القرار ١٩٧٠ (٢٠١١). وهذا هو التقرير الثالث والعشرون الذي يقدمه المكتب إلى المجلس.

ولا بد لي من التشديد على ما ورد في التقرير وما قلته في المرة الأولى: لا يمكن أن تصبح تلك الحالات التي أشار إليها مجلس الأمن قصصا لا تنتهي أبدا. فثمة حاجة إلى إحراز تقدم، ونحن بحاجة إلى ضمان العدالة. وقد لا يكون القول المأثور القديم، "تأخير العدالة إنكار لها"، صحيحا في هذه الحالة. فربما لا يزال من الممكن تحقيق العدالة

المتأخرة. ولكن من المؤكد أن للضحايا والناجين كل الحق في أن يروا أن حياتهم وآمالهم ومعاناتهم يُنظر فيها بشكل واف، وإذا كانت ثمة مسؤولية جنائية، فينبغي عرضها على محكمة مستقلة.

وفي رأيي، وبكل احترام، أن التقرير الجديد المقدم هو محاولة جيدة للسعي إلى تحديد وتوضيح نقاط مرجعية لأول مرة في تقرير مكتب المدعي العام من حيث وضع جداول زمنية لإجراءات معينة ليتسنى أيضا مساءلة المكتب وليمكنني كذلك التأكد من أنه يعمل بشكل أفضل من حيث الدفع بالأمور قدما.

وقد أظهرت عملية التقييم إحراز تقدم كبير. فهناك استراتيجية لإجراء التحقيقات توفر إطارا. ولكن ربما يكون أفضل تعبير عن خطة العمل المتجددة لإجراء تحقيقات أكثر فعالية وأكثر تأثيرا هو بعض المبادئ الرئيسية التي تقوم عليها رؤيتي الشاملة لعمل مكتبي.

والمبدأ الأول هو تحديد الأولويات. لقد قلت لمجلس الأمن من قبل إنني سأعطي الأولوية للإحالات التي يقدمها المجلس إلى مكتبي. وذلك ليس مبدأ مجردا. ذلك يتطلب موارد أكبر ومهارات أكبر وإلحاحا أكبر بسبب المسؤولية التي تقع على عاتق هذه الهيئة عن صون السلم والأمن الدوليين. وقد تم بالفعل تنفيذ هذا الوعد بزيادة تحديد الأولويات في هذه الأشهر القليلة الماضية بموارد إضافية وموظفين إضافيين.

وفي الوقت نفسه، سلطت الضوء على الحاجة المتزايدة إلى التركيز على عدد من المجالات. ولغرض إحاطة اليوم، سأحدد التحقيقات المالية والتعقب فيما يتعلق بالحالة في ليبيا، فضلا عن التركيز على الجرائم الجنسية والجنسانية والجرائم المرتكبة ضد الأطفال والتي تؤثر عليهم.

والجانب الآخر هو إدراك أكثر حدة من أي وقت مضى بأن تسخير التكنولوجيا أمر حيوي جدا. إن مجموعات البيانات الضخمة التي هي السمة المميزة لهذا النوع من الجرائم التي تقع ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية تتطلب منا أن نستخدم بطريقة متكاملة أحدث التقنيات المتاحة - الذكاء الاصطناعي وأدوات التعلم الآلي ومنصات الترجمة التي تسمح بترجمة البيانات الجماعية بفعالية قبل إجراء عملية

وفيما يتصل بذلك، سنتشارك مع مسجل المحكمة - ولدينا مسجل ممتاز في المحكمة الجنائية الدولية - وسنعمل بالتعاون معه ومع مكتبه لوضع استراتيجية توعية أكثر فعالية لأن من الأهمية بمكان أن يعرف الضحايا والناجون ما يحدث. وما نحن على بعد بضع سنوات من عام ٢٠١١ وأعتقد أنه يمكننا أن نقوم، بشكل جماعي، بعمل أفضل في التواصل مع الضحايا والناجين وفي التعاون مع التوقعات، ولكن كذلك، ضمن حدود التحقيقات الجنائية السرية، في تحسين الاتصالات والاستماع إليهم فيما يتعلق بشواغلهم. ويمكن عرض آرائهم وشواغلهم على المحكمة، ولكن تقع على عاتقنا أيضا مسؤولية الإنصات على نحو أكثر فعالية.

وفيما يتعلق بالضحايا والناجين، أعتقد أن هناك الكثير الذي يمكن قوله ولكن في هذا المحفل، إذا جاز لي ذلك، سأعتمد هذه الفرصة ببساطة لأشكرهم على صمودهم المتميز وعلى صبرهم. وآمل أن نفعل ما هو أفضل. آمل أن نسرع عملنا. لكنني أعتقد أنه من الرائع حقا أن الضحايا والناجين في كل مكان الذين رأيتهم بالفعل، ليس فقط في ليبيا، لديهم إيمان ملحوظ، على الرغم من أنهم فقدوا كل شيء تقريبا في كثير من الحالات وأحيانا في مواجهة ما يرون، بأن العدالة لن تكون وهما ولكن يمكن أن تصبح شيئا فعالا، صلبا وذي مغزى لحياتهم.

وواضح تماما أن الركيزة الثالثة هي التواصل بصورة أفضل وأوثق مع السلطات الليبية. إنني أحاول أن أكفل ذلك، وقد بينت في التقرير - وكذلك أجرينا مناقشات جيدة جدا اليوم مع سفير ليبيا - كيف يمكننا أن نتشارك مع ليبيا وأن نحسن خطوط اتصالنا. وهذا ليس معروفا من الادعاء. فالأساس الواضح لنظام روما الأساسي مبني على التكامل وأن أفضل سبيل يتم به تحقيق العدالة يوجد في الداخل. ولا يأتي دور المحكمة إلا عندما تكون الدولة غير راغبة أو غير قادرة. ولذلك، أود حقا أن انظر في السبل التي يمكننا بها المساعدة تقنيا، فضلا عن تحسين الاتصالات المتعلقة بما هو مطلوب وما هي الثغرات، لمساعدة الإجراءات الوطنية على تحمل عبء المسؤولية على نحو أكثر فعالية من أي وقت مضى. وحيثما توجد سلطة وطنية

مراجعة بشرية أكثر تركيزا على التكلفة. وكل ذلك سيسمح لنا بتسريع عملنا.

وأعتقد أنه ليس من قبيل المبالغة القول أنه عندما نبدأ في رؤية بعض ذلك وتكون الجداول الزمنية مدرجة في التقرير، يمكنه، كما آمل، أن يحدث تأثيرا عميقا على التحقيقات.

وبعبارات بسيطة جدا، يلزم جعل أنواع الأدلة - المرئية والصوتية والبيانات والمعلومات الطبية والمجموعة الكاملة من البيانات الإلكترونية - أكثر مرونة وأيسر للمحققين والمحللين ثم تقديمها في نهاية المطاف، حسب الاقتضاء وحيثما تكون ذات صلة، إلى محكمة قانونية.

والمبدأ الثاني هو تمكين الضحايا والشهود. ولاهاي بعيدة عن غالبية حالاتها. إنها بعيدة عن ليبيا، ومن الواضح بشكل جلي في رأيي المتواضع، أن التحقيقات التي تضطلع بها أطراف مختلفة كل يعمل بصورة مستقلة ليست الأكثر فعالية. إننا بحاجة إلى العمل جنبا إلى جنب وبدا بيد مع الضحايا والناجين والمجتمعات المتضررة. وعلينا أيضا أن ندعم الدول وأن نعمل معها حيثما أمكن ذلك. وأعتقد أنه بمجرد أن نعمل بتلك الطريقة مع الضحايا والناجين والدول، ستكون لدينا بوصلة أفضل وأكثر دقة تساعدنا على السير في الطريق نحو الحقيقة وفصل الحقيقة عن الخيال ومعرفة سبب حدوث أشياء معينة، وعند الضرورة، ضمان رفع القضايا التي يمكن للقضاة المستقلين أن يفصلوا فيها.

ويرتبط بذلك أمر بالغ الأهمية، وآمل أن نحظى بدعم ليبيا كذلك. أعتقد أن الشيء الضروري في جميع حالاتنا هو وجود ميداني. إننا بحاجة إلى أن نكون في الميدان أكثر، والتعلم والاستماع والقدرة على الوصول إلى التيارات التحتية في موقف ما حتى لا نكون الشخص أو المجموعة الأقل اطلاعا في موقف ما. علينا أن نكون على إدراك تام لحقائق اللحظة التي تحدث فيها روايات مختلفة، ونحتاج إلى أن نكون قادرين على فصل تلك الروايات بشكل فعال. وقد حددنا بالفعل بعض الشهود المفترضين الذين، على ما نعتقد، سيكونون في متناول المكتب بوجود ميداني أوثق.

مشتركة. فينبغي أن تكون لاهاي مدينة الملاذ الأخير. ولكننا بحاجة إلى إيجاد أساليب أكثر إبداعا وابتكارا وفعالية لتقديم الأدلة إلى المحاكم، أينما كانت. وبالنسبة لي، لا يهم حقا إذا كان العلم خلف القاضي هو علم المحكمة الجنائية الدولية أو علم الدولة. والراية المحلية في واقع الأمر، وفي كثير من الأحيان، هي الأفضل. وهذا جزء مما وصفته بأنه "إعادة تعريف النجاح". إنه سبيل لا نستفيد فيه من المعلومات التي نلقاها من الدول أو التي نجعلها من التحقيقات التي نجرها بأنفسنا. وبدلا من ذلك، فالمسألة تتعلق بتجديد الزخم لمحاولة الحصول على الأدلة واستخدامها في قضايا، ولكن أيضا لإعطائها للسلطات الوطنية لاستخدامها وتقييمها وتضييق نطاق ما يشكل في كثير من الأحيان فجوة فيما يتعلق بالإفلات من العقاب.

وقد كان لدينا بالفعل بعض الأمثلة الملموسة على الفعالية في ذلك الصدد. وقد ذكرت هذه النقطة في إحاطتي الأخيرة عندما تطرقت إلى مسألة الهجرة وذكرت شراكتنا مع هولندا والمملكة المتحدة ووكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون وإيطاليا، وأشارت إلى أن مملكة هولندا تمكنت من رفع قضايا تتعلق بجرائم مرتبطة بمسألة الهجرة. وينبغي أن ننظر في سبل توسيع نطاق ذلك التعاون وتزويد السلطات الوطنية بمزيد من المعلومات.

إن الفكرة القائلة بأن المحكمة الجنائية الدولية هي بطريقة أو بأخرى محكمة جنائية عليا ليست فكرة سليمة. وفي رأيي، من الأفضل بكثير أن نعتبرها مركزا، تشكل فيه كل سلطة وطنية عنصرا في نظام يسمح لعجلة العدالة بالتحرك بفعالية أكبر والتغلب على المطبات الموجودة في كل ولاية قضائية. وهذا السبيل المزدوج لحصولنا على الأدلة، وإجراء التحقيقات، وتحليل الأدلة باستخدام الأدوات التكنولوجية والخبراء في المكتب - استخدامها ولكن أيضا تبادلها - سبيل قد يحقق أعلى جودة بأقل تكلفة. وهو سبيل سيكون فعالا. وفي نهاية المطاف، سيكون أكثر فعالية للضحايا والناجين.

والحقيقة الملزمة هي أننا في هذه الأنواع من الجرائم لا يمكننا ببساطة أن نتصرف بمفردنا. وكثيرا ما يكون من الصلف الاعتقاد

- أي سلطة كانت - على استعداد لتولي زمام الأمور، سنكون سعداء جدا ومسرورين بدعم ذلك بدلا من التشبث بقضية معينة. وأتطلع إلى استكشاف هذه الخيارات. ولكن ذلك يعني أنه كذلك إذا كانت الحالة أو البلد غير راغب أو غير قادر، فلا يمكنني أن أكون مقصرا في التزاماتي غير القابلة للتقييد بالتصرف وفقا لنظام روما الأساسي، وفي تلك العملية، التحقيق في أدلة الإدانة والتبرئة بطريقة عادلة.

وعلاوة على ذلك يحدوني الأمل، في الفترة التي سيشملها التقرير المقبل، في أن تكون لدينا تفاعلات رفيعة المستوى مع السلطات الليبية وأن نتبع نهجا أكثر منهجية وتنظيما لمناقشات العمل بين مكثبي والسلطات الليبية حتى نتمكن من دفع الأمور إلى الأمام. وأمل أن يتسنى وضع مذكرة تفاهم جديدة خلال الفترة التي سيشملها التقرير المقبل.

كنت آمل أن أذهب إلى ليبيا خلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير، ولكن مع عدد من القضايا - وليس فقط الجداول الزمنية والخدمات اللوجستية بل وكذلك الانتخابات - استشرت، ولم يكن ممكنا القيام بذلك. غير أنني آمل أن أتمكن في الفترة التي سيشملها التقرير المقبل من الذهاب إلى ليبيا ودفع الأمور إلى الأمام بشكل أكثر فعالية بمساعدتها.

لقد أجرينا بالفعل مناقشات على المستوى الفني فيما يتعلق بمساعدة السلطات الليبية، فضلا عن امتلاك القدرة من حيث الطب الشرعي والمقابر الجماعية والمضي قدما في ذلك. وقد أثار ذلك السفير والممثل الدائم صباح اليوم. كما تابعت هذا الموضوع، وقد حدثت تلك المناقشات بالفعل. كما إن مساعدة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا مهمة للغاية. وفي الأسبوعين الماضيين، تكلم نائبي مع المستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بليبيا، السيدة ستيفاني ويليامز، وأعتقد أننا سنحاول العمل، مع الأمم المتحدة، مع احترام الولايات المختلفة، حيثما أمكن ذلك، حتى نستطيع الأداء بشكل أفضل.

فواضح أننا لا نستطيع أن ننظر إلى أهداف المحكمة الجنائية الدولية على أنها تعالج جميع القضايا في لاهاي. وقد قلت مرارا وتكرارا أن المحكمة الجنائية الدولية هي محكمة الملاذ الأخير. وتلك أرضية

الحالة في ليبيا، وعلى الإحاطة الصريحة والمباشرة والواضحة التي قدمها للتو.

و بالطبع، نؤيد الاستراتيجية الواردة في التقرير، والتي تحدد أهداف البحث على المدى القصير. ونشدد على أهمية وضع الضحايا، كما قال المدعي العام مرارا وتكرارا، في مركز التحقيقات وفي صميم شواغل مكتب المدعي العام. وتحقيقا لهذه الغاية، من الضروري أن يكون هناك تعاون أوثق الآن أكثر من أي وقت مضى مع الناجين وأسرهم والشهود على الجرائم المزعومة والتي تقع ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية. وبطبيعة الحال، من الضروري تحسين التعاون مع الدول الثالثة.

ومن الضروري بالطبع تعزيز التعاون مع المحاكم الوطنية على أساس مبدأ التكامل، وهو أمر ما فتئ مكتب المدعي العام يعززه بانتظام منذ أن تولى السيد خان مسؤوليته السامية، وهذا أمر جدير بالثناء حقا. وأود أن أشدد على إعجابنا بما أنجز من عمل حتى الآن. وفيما يتعلق بالتقدم المحرز في التحقيق في القضية المعروضة علينا، نشعر المكسيك بقلق بالغ إزاء الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين واللاجئين، والتي يمكن أن ترقى وفقا للتقرير إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. ويساورنا القلق أيضا إزاء الحالة السائدة في مراكز الاحتجاز، التي يعمل بعضها سرا.

ونؤكد على هذين الجانبين لأنهما يتعلقان بأشخاص معرضين للخطر الشديد. وفي هذا الصدد، ننوه بتعاون السلطات الوطنية ووكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون لدعم التحقيقات في الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين، دون أن ننسى الحاجة إلى توفير الدعم النفسي للشهود والناجين من الفظائع التي يمكن أن تشكل، كما قلت، جرائم تدخل في اختصاص المحكمة.

إننا نعلم أن الحالة السياسية الراهنة تفرض تحديات أمنية كبيرة، تؤثر على أعمال التحقيق في الميدان، كما قال المدعي العام من فوره. ونكرر ندائنا إلى السلطات الليبية وجميع الجهات الفاعلة ذات الصلة

بأن المحكمة الجنائية الدولية أو أي سلطة وطنية يمكن أن تتصرف بمفردها عندما تكون الجرائم المزعومة قد تكون إما إبادة جماعية أو جرائم ضد الإنسانية أو جرائم حرب. لقد كسرت الهياكل ولا يمكنها أن تؤدي وظائفها. وأصبحت حماية الشهود مشكلة حقيقية في أجزاء كثيرة من العالم. والسبيل لتحسين الحالة والسعي إلى إحقاق العدالة هو العمل معا، وكذلك اختبار الأدلة الواردة من أي مصدر بشكل مستقل وفعال، في محاولة للتأكد من أن الأدلة موثوقة، اقترانا بالعديد من وسائل الطب الشرعي التي تمت تجربتها واختبارها للقيام بذلك. وإذا فعلنا ذلك، يمكننا الوفاء بولايتنا بكفاءة أكبر من أي وقت مضى.

وربما يتسم التقرير الثالث والعشرون بعدد من الأمور، ولكن ما حاولت القيام به وما سأسعى دائما إلى القيام به بأفضل ما لدي من قدرات، مهما كانت محدودة، هو أن أكون صريحا. هناك تحديات. فالحالة السياسية والأمنية في ليبيا التي تواجهها السلطات الليبية صعبة ومتسارعة وتتطوي على العديد من التحديات. وهذا بالطبع له آثار على التحقيقات، ولكن هناك دائما وسائل مختلفة - بفضل حسن النية والابتكار - لمحاولة التأكد من أن الأمور تمضي قدما بفعالية.

حاولت أن أكون شفافا في التقرير. لقد وضعت بعض المعايير. وسأستمر في وضع المزيد من المعايير، على أمل أن نتمكن من ضمان الوفاء بالمسؤولية الهامة التي أناطها بنا مجلس الأمن في القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، والأهم من ذلك، حتى لا يتم التخلي عن الضحايا والناجين، ولكي نضعهم في مركز الصدارة وأن نتأكد من ضمان حقوقهم بشكل صحيح وكامل بأفضل ما لدينا من قدرات.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر المدعي العام خان على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد غوميس روبليدو فريدوسكو (المكسيك) (تكلم بالإسبانية):

تشكر المكسيك المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية وفريقه على عرض التقرير الثالث والعشرين، عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، عن

في التقرير لا تزال تثير أسئلة خطيرة أهمها القرار المتعلق بعدم التحقيق في الجرائم المرتكبة في ليبيا في عام ٢٠١١

حيث ذكر المدعي العام صراحة انتهاء مرحلة عمله في التحقيق في أحداث عام ٢٠١١ وأنه لا توجد خطة للنظر في قضايا جديدة. ونذكر بأن أحداث تلك الفترة أدت إلى إحالة مجلس الأمن الملف الليبي إلى المحكمة الجنائية الدولية. وبعبارة أدق لم تكن الأحداث نفسها بل الطريقة التي تصورها بها وسائط الإعلام الغربية والمنظمات غير الحكومية. لقد استندت القضية الملفقة على عجل ضد القذافي من قبل المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية في ذلك الوقت، السيد مورينو أوكامبو، إلى مثل هذه الافتراءات الفجة الواضحة التي بدأت تتلاشى حتى قبل مقتل الزعيم الليبي.

في الوقت نفسه، وكما نتذكر جيدا، استخدمت قضية القذافي في المحكمة الجنائية الدولية لتبرير العدوان العسكري غير المبرر لحلف شمال الأطلسي على الدولة الليبية. لقد انتهكت الدول الغربية بشكل صارخ أحكام القرار ١٩٧٣ (٢٠١١) عندما فسرت فرض منطقة حظر الطيران بأنه يمنحها تفويضا مطلقا لقصف دولة ليبيا ذات السيادة والمزدهرة في ذلك الوقت. وأصبحت نتائج تلك الإجراءات معروفة جيدا وتجلت في وفيات المدنيين وانتشار الفوضى والدمار في البلد وسببت تدفقات جماعية للاجئين.

وحتى اليوم لا تزال ليبيا تعاني من عواقب الإجراءات التي نفذها حلف شمال الأطلسي في عام ٢٠١١. وعموما فإن كل ما نسب إلى القذافي واستخدمه الغرب لتدميره وبلده لا يمكن مقارنته بالمعاناة التي تواجهها ليبيا نتيجة لغزو حلف شمال الأطلسي وسنوات الفوضى وفراغ السلطة والحرب الأهلية التي تلت ذلك الغزو.

ونود أن نشدد على نقطة أخرى على وجه الخصوص: أي أن ما حدث لمعمر القذافي قد تم بتواطؤ وموافقة كاملة من مسؤولي الولايات المتحدة. ومن الجدير بالذكر كيف علقت وزيرة الخارجية آنذاك هيلاري كلينتون على مذبحته البشعة بابتسامة، "لقد جننا ورأينا أنه مات".

للتعاون وتيسير عمل موظفي مكتب المدعي العام، ولا سيما من أجل الجمع السليم للأدلة والإثباتات، الذي يتطلب تهيئة الظروف اللازمة لضمان القدرة على التنقل بحرية وأمان في جميع أنحاء الأراضي الليبية. وبالمثل، من الضروري الامتثال لأوامر الاعتقال الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية. وتتطلع المكسيك إلى مذكرات اعتقال جديدة محتملة بشأن الجرائم المرتكبة بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠٢٠.

ويسلط التقرير الثالث والعشرون الضوء على التحسن في استخدام الأدوات والقدرات التكنولوجية التي يمكن أن تحسن إلى حد كبير عمل التحقيق في البيانات والأدلة وجمعها وتخزينها في أيدي مكتب المدعي العام وتقدير أوقات التجهيز. ونفهم أن كل ذلك سيكون له أيضا أثر كبير على الموارد المالية لمكتب المدعي العام. ومن المهم التذكير مرة أخرى بأهمية أن ييسر المجلس دعم الأمم المتحدة للنفقات التي تتكبدها المحكمة، مع مراعاة أن الحالة في ليبيا تشكل المسألة الثانية التي يحيلها مجلس الأمن إلى المحكمة الجنائية الدولية والأولى التي تحال إليها بالإجماع، ب ١٥ صوتا مؤيدا للإحالة (انظر S/PV.٦٤٩١)، وهو أمر يجب ألا ننساه أبدا.

وفي الختام، وبعد مرور ما يقرب من ٢٠ عاما على بدء نفاذ نظام روما الأساسي، تكرر المكسيك تأكيد دعمها الكامل للمحكمة الجنائية الدولية ومكتب المدعي العام، اقتناعا منها بأن عملهما، إلى جانب الدعم الذي لا غنى عنه من جميع الدول، ينطوي على إمكانية حقيقية لسد فجوة الإفلات من العقاب تدريجيا لصالح ضحايا أبشع الجرائم التي تثير قلقا دوليا، على أساس أن الوصول إلى الحقيقة والعدالة هو حجر الزاوية لإحلال السلام المستدام.

السيد كوزمين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد اطلعنا

على آخر تقرير للسيد كريم خان عن تحقيقه في الحالة في ليبيا. ونلاحظ أيضا ما يسمى بخريطة الطريق التي تحدد رؤية المدعي العام لمواصلة العمل على الملف الليبي. ومن المؤكد أن محاولة استعراض نهج المدعية العامة السابقة، فاتو بنسودا، الذي لم يكن مثاليا أبدا تعتبر خطوة في الاتجاه الصحيح. بيد أن عددا من الأفكار التي أثبتت

وأشكر المدعي العام خان على إحاطته. ونتمنى له دوام النجاح في دوره ونشيد بتقانيه في ضمان تحقيق العدالة لأخطر الجرائم الدولية. وتظل الولايات المتحدة كما كانت على مر التاريخ داعما قويا للمساءلة الفعالة وتحقيق العدالة لضحايا الفظائع من خلال الآليات المناسبة. إن العدالة والمساءلة وسيادة القانون قيم ننشأها وما زلنا نعتقد أن أفضل وسيلة للنهوض بها أن تراعى معاً. ونرى الآن أكثر من أي وقت مضى - نظرا لورود تقارير عن وقوع الفظائع يوميا في أوكرانيا - ضرورة دعم آليات العدالة الدولية بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية.

وفيما يتعلق بليبيا، تتطلع الولايات المتحدة إلى التعاون المستمر مع مكتب المدعي العام وهو يشرع في وضع استراتيجية جديدة لأجل المساءلة الفعالة عن الفظائع الشنيعة المرتكبة ضد الشعب الليبي والمهاجرين الذين يصلون إلى ليبيا عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١). ونرحب بعملية التقييم المكثفة والمتعمقة التي أجراها مكتبه على مدى الأشهر الستة الماضية وتقانيه في استكشاف الجهود العديدة لتلبية توقعات الضحايا الذين انتظروا طويلا لتحقيق العدالة. ويشمل ذلك بذل جهود جديرة بالثناء كما ذكر لإعادة التفاعل مع السلطات الليبية بشأن المساءلة على المستوى الوطني بما يتماشى مع المبدأ الأساسي القائل بأنه يجب أن تكون المحكمة الجنائية الدولية ملاذا أخيرا، فضلا عن التعاون الموجه نحو تحقيق نتائج ملموسة مع جميع أصحاب المصلحة الآخرين.

ويمكن الحد من انعدام الأمن المزمّن الذي ما زلنا نشهده في ليبيا، بما في ذلك التعبئة المستمرة للجماعات المسلحة في ظل الانقسامات السياسية القائمة بإنهاء حالة عدم اليقين السياسي وتعزيز المساءلة. ونرحب بالطاقة المتجددة لاستكشاف السبل المتاحة لاتخاذ الإجراءات وتوحيد الجهود. وبطبيعة الحال تتطلب المساءلة توفر الوثائق وإجراء التحقيقات الصارمة. ونرحب بالتقرير الأخير للبعثة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا الصادر في ٢٣ آذار/مارس (A/HRC/49/4). ويعد إنشاء مجلس حقوق الإنسان لبعثة تقصي الحقائق في عام

ولو كانت كلمتا "العدالة" و"الحياد" تعنيان حقا أي معنى بالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية لما ركزت فقط على التحقيق مع أنصار معمر القذافي بل ركزت أيضا على جرائم الحرب التي ارتكبها حلف شمال الأطلسي والمعارضة. بدلا من ذلك ووفقا لتقريرها، تخطط المحكمة الجنائية الدولية لإنهاء تحقيقها في أحداث عام ٢٠١١. واتضح أن مكتب المدعي العام يرى ألا أحد آخر يتحمل المسؤولية عن الكارثة في ليبيا سوى معمر القذافي نفسه الذي قتل بطريقة وحشية. وهذا نهج مذهل في أحاديته.

وبالتالي لا ينطبق مبدأ العقاب الحتمي الذي لا مفر منه، الذي كثيرا ما تنتزع به الدول الغربية، على أفعالها هي. وأود أن أسأل المدعي العام خان: من الذي سيتحمل المسؤولية عن انهيار الدولة الليبية وسنوات معاناة شعبها؟ لماذا لم تُثر المحكمة الجنائية الدولية أي أسئلة حول مقتل معمر القذافي خارج نطاق القضاء؟ فهل لنا أن نعتبر ذلك الصمت تأييدا من قبل المحكمة لسياسة الإطاحة بالحكومات غير المرغوب فيها وقتل قادة الدول ذات السيادة؟

نحن مقتنعون بأن إجراء تحليل شامل للأحداث المأساوية التي وقعت في عام ٢٠١١ مع المراعاة الموضوعية لدور ومسؤولية جميع الأطراف، يجب أن يظل في نطاق تركيز المحكمة الجنائية الدولية. وبدون ذلك فإن الحديث عن العدالة وما يسمى بنهج حقوق الضحايا لن يكونا سوى نفاق لا أكثر.

ختاما، أود أن أوجز ببضع كلمات عن الحالة الراهنة في ليبيا. الآن فقط بدأنا نشهد - بعد مرور ما يقرب من ١٠ سنوات على عدوان حلف شمال الأطلسي - علامات إيجابية للتغلب على الأزمة السياسية العميقة الجذور في ليبيا. وندعو جميع الأطراف إلى عدم التدخل في العملية الانتخابية في ليبيا التي يستحق شعبها الذي طالبت معاناته السلام الدائم منذ فترة طويلة.

السيد دي لورانتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):
أعتقد أنه يتعين علي أن أقول قبل أن أبدأ ببياني أن السرد الذي سمعناه للتو من المتكلم السابق كان أيضا أحادي الجانب بشكل مدهش.

السيدة ديم لابليل (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أشكر المدعي العام كريم خان على إحاطته، التي كانت كما هو الحال دائما واضحة وشفافة وشاملة.

وفي السياق المأساوي الذي نعرفه، تؤكد فرنسا من جديد دعمها الذي لا يكل للمحكمة الجنائية الدولية وموظفيها. ونشيد باستقلالهم وتفانيهم. وستواصل فرنسا تعاونها الكامل مع المحكمة، وهي المحكمة الجنائية الدولية الدائمة الوحيدة ذات الولاية القضائية العالمية، التي تضطلع بدور حيوي في مكافحة الإفلات من العقاب.

ونرحب بالاهتمام الذي يوليه المدعي العام للحالات التي أحالها مجلس الأمن. وفيما يتعلق بتنفيذ القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، تذكر فرنسا بأن مكافحة الإفلات من العقاب هي، شأنها شأن الانتقال السياسي، أحد المبادئ الرئيسية للمصالحة بين الأطراف الليبية. ونشجعها على التعاون الكامل مع المحكمة، وكذلك مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، التي يجب دعم جهود الوساطة التي تبذلها.

ولا تزال فرنسا تشعر بالقلق إزاء عدم تنفيذ أوامر الاعتقال الصادرة عن المحكمة. ويلزم القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) جميع الدول، سواء كانت أطرافا في نظام روما الأساسي أم لا، وجميع المنظمات الإقليمية والدولية المعنية بالتعاون الكامل مع المحكمة ومكتب المدعي العام. إن وفاة الجناة المزعومين لأخطر الجرائم لا تحقق العدالة للضحايا.

ونلاحظ باهتمام خريطة الطريق التي حددها المدعي العام في إحاطته. ونؤيد، على وجه الخصوص، الاهتمام الذي يولي للجرائم الأخيرة بموجب نظام روما الأساسي، بما في ذلك الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين وفي مراكز الاحتجاز. ونؤيد جهوده الرامية إلى تيسير جمع الأدلة وتجهيزها وتحليلها.

إن تقرير الأمين العام (S/2022/31) والبعثة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا (A/HRC/49/4) دامغان. إنهما يوثقان انتهاكات حقوق الإنسان الواسعة النطاق، التي يجب ألا يفلت مرتكبوها من العقاب. إن القمع المتزايد للمجتمع المدني والمدافعين عن حقوق

٢٠٢٠ خطوة إيجابية إلى الأمام في الجهود المبذولة لتوثيق انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني من قبل جميع الأطراف في ليبيا منذ بداية عام ٢٠١٦.

وكشف تقرير الشهر الماضي عن أدلة جديدة مثيرة للقلق على وجود مقابر جماعية يعتقد أنها تحتوي على جثث مهاجرين في مركز للاتجار بالبشر وأكد أن لبعثة تقصي الحقائق أسبابا معقولة لاعتقادها بانتهاك القانون الدولي الإنساني في البلد. وندعم الجهود المستمرة لبناء القدرات المحلية لمعاقبة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها، ونشجع دعم بناء القدرات المحلية والإصلاح القضائي في ليبيا. ويشكل ضمان حماية المحاكمة العادلة فضلا عن حماية حقوق وأمن الضحايا والجهود عنصرا أساسيا لنجاح أي محاكمة على الصعيد المحلي.

ونواصل متابعة الإجراءات القانونية المحلية ضد السنوسي. كما ندعو السلطات الليبية إلى بذل المزيد من الجهد لدعم وتعزيز جهود المساءلة، بما في ذلك التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية.

يجب أن يواجه العدالة كبار المسؤولين السابقين في نظام القذافي، مثل عبد الله السنوسي وسيف الإسلام القذافي، حيث يخضع الأخير لمذكرة توقيف من المحكمة الجنائية الدولية بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. يستحق الضحايا والناجون من انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في ليبيا العدالة. وندعو مرة أخرى حكومة ليبيا إلى إلغاء المرسوم ٢٨٦، الذي لا يزال يحد من عمل المجتمع المدني ويعرقل الجهود المحلية الرامية إلى ضمان العدالة للضحايا والناجين.

أخيرا، فإن تعزيز السلام والأمن في ليبيا أمر بالغ الأهمية. تؤكد الولايات المتحدة مجددا دعوتها إلى انسحاب جميع القوات الأجنبية والمقاتلين والمرتزقة من ليبيا، بما يتماشى مع القرار ٢٥٧٠ (٢٠٢١) واتفاق وقف إطلاق النار الليبي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠. إن عمل المحكمة الجنائية الدولية في ليبيا عنصر حاسم الأهمية في التزاماتنا المشتركة بالمساءلة والسلام والأمن. وسنواصل دعم جهود المحكمة لتحقيق العدالة الحقيقية للشعب الليبي.

الإنسان في سياق الانتقال السياسي أمر مثير للقلق بشكل خاص. يجب أن نبذل قصارى جهدنا لتسليط الضوء على الفئات المرتكبة في ترهونة وجنوب طرابلس. ويجب الحفاظ على الحيز الديمقراطي، حيث يمكن إشراك النساء والشباب مشاركة كاملة.

ولا يزال آلاف من المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين يعانون من إهانة كبيرة ومعاملة لا إنسانية، على أيدي من هم في السلطة والشبكات الإجرامية على حد سواء، سواء داخل ليبيا أو خارجها. وبالنظر إلى الاهتمام خارج المنطقة باتجاهات الهجرة عبر البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا، فإن السياسات الحالية لهذه البلدان التي تقدم المساعدة لوقف هذه الهجرة سطحية ولا تعالج أسبابها الجذرية. وندعو الاتحاد الأوروبي والأطراف المعنية الأخرى إلى السعي بدلا من ذلك إلى المعالجة الآمنة للعوامل الدافعة لهذه الهجرة.

ولا يزال مبدأ التكامل أساسيا لنظام روما الأساسي. إننا ندين التهديدات والعنف ضد القضاة والمحامين في ليبيا. ونرحب بتعميق المناقشات بين مكتب المدعي العام والمحاكم والدوائر الليبية المختصة. وستكون الزيارة التي أعلن عنها المدعي العام خلال الأشهر القليلة المقبلة فرصة لتعزيز هذا التعاون.

وستواصل فرنسا العمل من أجل تحقيق انتقال سياسي في ليبيا، بالتعاون مع جميع شركائها الدوليين. والهدف من ذلك هو تهيئة مستقبل أكثر سلاما واستقرارا للبلد وشعبه ودعم استقرار ليبيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية.

أخيرا، وفي ذلك الصدد، نؤكد من جديد بقوة دعمنا الكامل للمحكمة الجنائية الدولية ولعمل مدعيها العام، كريم خان. السيدة نياكوي (كينيا) (تكلت بالإنكليزية): أشكر المدعي العام خان على إحاطته.

وأرحب بمشاركة الممثل الدائم لليبيا في هذه الجلسة. إن المساءلة والعدالة من بين الركائز الأساسية لأمة مستقرة يسودها السلام. وبالنسبة لبلد شهد نزاعا طال أمده، تصبح الحاجة إلى المساءلة والعدالة أكثر إلحاحا. تتحمل ليبيا المسؤولية الأولى عن ضمان المساءلة وتحقيق العدالة داخل حدودها. لذلك، وبينما تعترف كينيا بدور الآليات الإقليمية والدولية، بما في ذلك من خلال القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)، فإنها تشدد على الحاجة إلى توسيع نطاق هذا

التعاون والمساعدة في إطار معايير مبدأ التكامل. كما ندعو إلى زيادة الدعم المقدم إلى ليبيا في تعزيز قدرتها الوطنية على إجراء التحقيقات والملاحقة القضائية وفي سلك القضاء.

لا يزال آلاف من المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين يعانون من إهانة كبيرة ومعاملة لا إنسانية، على أيدي من هم في السلطة والشبكات الإجرامية على حد سواء، سواء داخل ليبيا أو خارجها. وبالنظر إلى الاهتمام خارج المنطقة باتجاهات الهجرة عبر البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا، فإن السياسات الحالية لهذه البلدان التي تقدم المساعدة لوقف هذه الهجرة سطحية ولا تعالج أسبابها الجذرية. وندعو الاتحاد الأوروبي والأطراف المعنية الأخرى إلى السعي بدلا من ذلك إلى المعالجة الآمنة للعوامل الدافعة لهذه الهجرة. ونحيط علما بالتقييم الأولي الذي أجراه المدعي العام للجرائم المرتكبة ضد المهاجرين ونتطلع إلى مزيد من الإبلاغ عن اتجاه هذا التحقيق.

وأخيرا، نطمئن الشعب الليبي على دعمنا في السعي إلى السلام في إطار عملية سلام يقودها الليبيون ويملكون زمامها، ونؤكد من جديد التزامنا بسيادة ليبيا وسلامتها الإقليمية.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة): أرحب بداية بالمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، السيد كريم خان. ونحيط علما بإحاطته. كما أرحب بمشاركة السفير طاهر السني، الممثل الدائم لليبيا، في هذه الجلسة.

لا تزال الأوضاع في دولة ليبيا تتسم بضبابية؛ وتتنافس على السلطة، وتحشد للميليشيات، وعدم وضوح مسار العملية السياسية. ولكن يحدونا الأمل في أن يتخطى الأشقاء الليبيون هذه المرحلة الحرجة. وفي هذا الإطار، تشدد دولة الإمارات على أنه لا بديل عن الحوار السياسي الليبي - الليبي، كونه السبيل الوحيد لإنهاء الأزمة الليبية. ونرحب هنا بجميع الجهود الليبية لتحقيق هذه الغايات. ونجدد دعوتنا لجميع الليبيين لتجنب التوترات والخلافات.

وختاماً، يؤكد بلدي على التزامه بسيادة واستقلال وسلامة أراضي ليبيا الشقيقة ووحدتها الوطنية. ونأمل أن تتضافر الجهود لإنهاء بوادر الانقسام الحالي والحرص على عدم اتخاذ أية إجراءات قد تقوّض عملية التقدم التي تحققت خلال الفترة السابقة.

السيد رافندران (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى الآخرين في تقديم الشكر للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، السيد كريم خان، على إحاطته المقدمة اليوم وعلى تقريره الشامل عن عمل المكتب فيما يتعلق بليبيا. كما أرحب بحضور الممثل الدائم لليبيا في هذه الجلسة اليوم.

في البداية، أود أن أسجل في المحضر بأن الهند ليست طرفاً في نظام روما الأساسي. وعندما أحييت القضية الليبية إلى المحكمة الجنائية الدولية في عام ٢٠١١، أعربت الهند عن شكوكها حول مسار العمل هذا. ومما يؤسف له أن الأحداث اللاحقة بررت شكوكنا. لقد اتضح من التقارير المتتالية للمدعين العامين للمحكمة الجنائية الدولية أن الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية لم يكن لها أي تأثير على تحقيق وقف العنف أو استعادة الاستقرار في البلد. والواقع أن التطورات لم تعزز إلا رأينا بأنه عندما تحال القضايا إلى المحكمة لأسباب سياسية في المقام الأول، فقد لا تكون آلية المحكمة الجنائية الدولية هي الأنسب لخدمة غرض العدالة.

إن التطورات الأخيرة والخلافات السياسية في ليبيا مدعاة للقلق. ونأمل أن تتمكن الأطراف المعنية من إيجاد حل سلمي لجميع المسائل السياسية المتعلقة، مع مراعاة المصالح الأوسع نطاقاً للشعب الليبي. لقد ظلّ اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠ متماسكاً حتى الآن، ونأمل أن تعمل جميع الأطراف معاً للحفاظ على السلام والاستقرار. وفي ذلك الصدد، نؤكد مرة أخرى على حتمية إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في أقرب وقت ممكن. وسيكون إجراء الانتخابات في الوقت المناسب ضرورياً للمضي قدماً بالزخم الذي ولّده توقيع اتفاق وقف إطلاق النار. وننوه بعقد مشاورات اللجنة المشتركة لمجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة في القاهرة من قبل

كما ننثي على المساعي الحميدة لمبادرة الأمم المتحدة واستضافة جمهورية مصر العربية لكافة الأطراف لتيسير الحوار بشأن القاعدة الدستورية في سبيل حلحلة الأزمة الليبية.

وتجنباً للتصعيد والانقسام، نعيد هنا التأكيد على أهمية أن تحافظ اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ على حيادها وأن تتأى بنفسها عن التوترات السياسية الراهنة. كما نؤكد على ضرورة تعزيز الاتفاق الدائم لوقف إطلاق النار، بما يشمل انسحاب القوات والمقاتلين الأجانب والممرتزة من ليبيا على نحو متزامن ومرحلي وتدرجي ومتوازن. وكما سبق أن أوضح المدعي العام، فإن الجهود المبذولة لتنفيذ خطة العمل لسحب هذه القوات من شأنه تعزيز قدر أكبر من الاستقرار في ليبيا والمساهمة في منع الجرائم الفظيعة.

وتؤكد دولة الإمارات أن الدول الأعضاء هي من يتحمل المسؤولية الأساسية عن تنفيذ القانون الدولي بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، وكذلك منع ووقف الجرائم الفظيعة، بما في ذلك جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. كما أن المساءلة عن الجرائم الخطيرة ومكافحة الإفلات من العقاب والسعي لتحقيق العدالة للضحايا يجب أن تتم وفقاً للمبادئ الأساسية للقانون الدولي، بما في ذلك احترام سيادة الدول واستقلالها. ونُشدّد أيضاً على أن التقيد بمبدأ التكامل بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية يتطلب احترام آراء ومواقف الدول المعنية.

ونشير إلى أن تحقيق العدالة، الذي يعد اختصاصاً سيادياً وطنياً، يتطلب إحلال السلام الدائم على الأراضي الليبية عبر دعم الجهود الوطنية وبناء القدرات في المؤسسات الليبية لتحقيق المساءلة وتنفيذ آليات العدالة الانتقالية. كما يتطلب الدفع بالمبادرات والجهود الليبية وكذلك الجهود الأممية والدولية ككل لتيسير ودعم عمليات المصالحة الوطنية والتي تهدف إلى ضمان تحقيق الاستقرار على المدى الطويل. ونرحّب هنا بالتواصل والاجتماعات القائمة بين المحكمة الجنائية الدولية والسلطات الليبية المختصة، وبالتعاون الليبي القائم مع المحكمة بناء على مذكرة التفاهم الموقعة بين مكتب النائب العام الليبي ومكتب المدعي العام بالمحكمة الجنائية الدولية حسب الولايات الممنوحة لها.

عن انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. إن ثقافة الإفلات من العقاب التي وصفها البعثة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا مثيرة للقلق بشكل خاص.

وفي تلك البيئة الصعبة، يعتمد التقدم الذي يحرزه مكتب المدعي العام بشكل خاص على التعاون مع السلطات الليبية، ونواصل حث ليبيا على تنفيذ مذكرة الاعتقال المعلقة ضد سيف الإسلام القذافي على سبيل الأولوية. ونرحب باعتزام المدعي العام تجديد العلاقة مع السلطات الليبية وتنطلق إلى سفره إلى ليبيا في المستقبل القريب. ونقر بأن المساعدة التي تقدمها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا حيوية في هذا الصدد.

كما أن ضمان قدرة مكتب المدعي العام على إجراء أنشطة تحقيق داخل البلد أمر أساسي لإحراز تقدم بشأن الحالة، ونتطلع إلى الاستماع إلى المزيد في الإحاطات المقبلة بشأن مذكرة تهاهم متجددة بين مكتب المدعي العام والسلطات الليبية.

وتقدر أيرلندا النهج المفتوح في تقديم التقارير الذي اعتمده المدعي العام في تقريره الأخير. كما أن إعطاء المدعي العام الأولوية للحالة في ليبيا وتخصيص الموارد لهذه المسألة - ولا سيما دعم تعيين موظفين إضافيين ذوي خبرة متخصصة فيما يتعلق بالجرائم الجنسية والجسدية - أمران إيجابيان. وهذا تطور جدير بالترحيب بصفة خاصة، لأننا نعلم أن العنف الجنسي والجسدي والجنساني لا يزال منتشرًا على نطاق واسع في مراكز احتجاز المهاجرين وأن السلطات لا تتخذ أي إجراء لمحاسبة الجناة. ونحيط علماً أيضاً بالنقيص الأولي الذي أجراه المكتب للجرائم المرتكبة ضد المهاجرين، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني، ومفاده أنها قد تشكل جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب.

بيد أننا نقدر حقيقة أن الموارد لا تزال تشكل مصدر قلق للمحكمة في جميع الحالات. ونكرر مرة أخرى رأينا بأنه حيثما أحال مجلس الأمن الحالات إلى المحكمة الجنائية الدولية، فينبغي أن يقابل ذلك بتمويل كافٍ. تضع هذه الإحالات عبئاً إضافياً على عاتق المحكمة، بما في ذلك من خلال شرط تقديم التقارير، وينبغي للمجلس أن يقرّ

المستشار الخاص للأمين العام المعني بليبيا لتحديد الأساس الدستوري للانتخابات ونرحب بها.

إن الأولوية الآن هي لضمان إجراء الانتخابات في أقرب موعد ممكن بطريقة حرة ونزيهة وجامعة وذات مصداقية. ونأمل أن تتمكن جميع الأطراف في ليبيا من الالتفاف حول هذا الهدف المشترك. ومن المهم لمجلس الأمن والمجتمع الدولي أن يدعم الشعب الليبي في ذلك المسعى. وعلينا أيضاً أن نبعث برسالة واضحة مفادها أن العنف بأي شكل من الأشكال أمر مدان ومن شأنه أن يقوض التقدم المحرز منذ عام ٢٠٢٠.

ويجب علينا أيضاً أن نكفل عدم السماح للجماعات الإرهابية والكيانات المنتسبة لها بالعمل دون رادع في ليبيا. إن استمرار وجود تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في ليبيا وأنشطته يثير قلقاً بالغاً، بما في ذلك بسبب التأثير المتعاقب المحتمل الذي يمكن أن يحدثه في جميع أنحاء منطقة الساحل.

تتمتع الهند تقليدياً بعلاقات ثنائية وثيقة ومفيدة للطرفين مع ليبيا. ونأمل في أن تسهم جميع جهود المجتمع الدولي في تحقيق الوحدة والسلام والأمن والاستقرار وإيجاد مصالحة وطنية شاملة وجامعة في ليبيا.

السيدة أوسوليفان (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر المدعي العام خان على تقريره الشامل والصريح وإحاطته المقدمة بعد ظهر اليوم. وأود أيضاً أن أرحب بزميلنا سفير ليبيا.

لا يزال الإفلات من العقاب يشكل عقبة كبيرة أمام انتقال ليبيا إلى الديمقراطية وسيادة القانون. وهذا هو السبب في أن قيام مجلس الأمن بإحالة الحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية وتحقيق مكتب المدعي العام أمران حاسمان للغاية للسلام والاستقرار على المدى الطويل في ليبيا.

ونعلم أن البيئة التشغيلية والأمنية والسياسية التي يواصل مكتب المدعي العام العمل فيها في ليبيا بالغة الصعوبة. وبالإضافة إلى الحالة السياسية الهشة، يساورنا بالغ القلق إزاء استمرار ورود تقارير

وعلى نحو ما أكد المدعي العام، فإن التصدي للإفلات من العقاب أمر بالغ الأهمية من أجل تحقيق السلام والاستقرار المستدامين في ليبيا. فالمساءلة عن أخطر الجرائم أمر أساسي. وسيتوقف التوصل لأي مصالح مجدية على محاسبة مرتكبي الفظائع. والعمل المستمر الذي تؤديه المحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بقضاياها في ليبيا أمر حاسم في هذا الصدد.

وندعو السلطات الليبية وشركاءها والمجتمع الدولي على نطاق أوسع إلى التعاون مع مكتب المدعي العام. وأود أن أذكر بأن القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) كلف السلطات الليبية على وجه التحديد بالتعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية والمدعي العام ومساعدتهما. ويتمثل أحد الجوانب المهمة لهذا التعاون في دعم ليبيا، وكذلك المجتمع الدولي، لعمليات الاعتقال وتسليم المشتبه بهم في الوقت المناسب.

وعلى نطاق أوسع، تواصل النرويج دعم العملية السياسية التي يقودها الليبيون ويملكون زمامها، بما في ذلك إجراء الانتخابات في الوقت المناسب وبشكل آمن. ونشيد بالأمم المتحدة والمستشار الخاص ويليامز على ما قدمه من مساعدة للأطراف الليبية في تلك العملية.

ونحن قلقون بشأن المعركة الحالية من أجل سيطرة السلطة التنفيذية، ونحث الأطراف على الاتفاق على طريقة توافقية للمضي قدماً. وهذا أمر بالغ الأهمية للحفاظ على وحدة البلد واستقراره. ويجب أن نتجنب حدوث تصعيد جديد للعنف.

وترحب النرويج بإعطاء المدعي العام الأولوية للحالات التي يحيلها إليه مجلس الأمن. ونتطلع إلى استمرار التعاون مع جميع أعضاء المجلس في مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز المساءلة عن الفظائع الجماعية.

كما يجب على المجلس أن يتحمل مسؤوليته وأن يدرس كل تدبير ممكن لدعم المحكمة، وخاصة فيما يتعلق بالقضايا التي يحيلها إليها. فعدم القيام بذلك يقوض مصداقية نظام العدالة الجنائية الدولي.

وأود أن أكرر التأكيد على دعم النرويج الثابت للمحكمة ومكتب المدعي العام خان.

بذلك بالقدر نفسه. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، التزمت أيرلندا بتقديم تبرعات إضافية للمحكمة الجنائية الدولية قبل أسبوعين. ستساعد هذه المساهمات في جميع الحالات المعروضة على المحكمة وربما تقيد بشكل مباشر العمل الجاري فيما يتعلق بالحالة الليبية.

ونرحب ترحيباً كبيراً بزيادة التركيز على المشاركة مع الضحايا والناجين في استراتيجية التحقيق التطلعية للمدعي العام، ولا سيما الجهود الرامية إلى تقريب عمل المكتب من الناجين والشهود وأسر الضحايا. وسيكون أحد التحديات في ذلك ضمان سلامة أولئك الذين يرغبون في التعامل مع المحكمة ومكتب المدعي العام. والنية في إنشاء مكتب ميداني معزز شرط مسبق لزيادة هذه المشاركة. ونشجع جميع المبادرات التي تكفل بقاء أولئك الذين يتعاونون مع المحكمة من خلال أي وسيلة في أمن وأمان.

إن عمل المحكمة اليوم، أكثر من أي وقت مضى، أساسي لدعم سيادة القانون وتحقيق العدالة للضحايا. ويمكن للمدعي العام خان، كما هو الحال دائماً، أن يعول على دعم أيرلندا القوي الذي لا يتزعزع له ولمكتبه في العمل من أجل تحقيق تلك الولاية الحيوية.

السيدة هايمرباك (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر المدعي العام كريم خان على إحاطته المفيدة اليوم وعلى تقديمه التقرير الثالث والعشرين إلى مجلس الأمن عن قضايا المحكمة في ليبيا.

ما فتئت النرويج مؤيدة قوية للمحكمة الجنائية الدولية منذ إنشائها، ونعتقد اليوم أن مهمة المحكمة لا تزال حاسمة كما كانت دائماً.

وفي التقرير المعروض علينا اليوم، يساورنا قلق خاص إزاء الجرائم العديدة والخطيرة المرتكبة ضد السكان المدنيين الليبيين والمهاجرين.

كما تحيط النرويج علماً باستراتيجية العمل المتجددة التي وضعها مكتب المدعي العام بشأن الحالة في ليبيا. ونرحب بالمبادئ الأساسية الأربعة، بما في ذلك تمكين المتضررين من الجرائم المزعومة من المشاركة في عمل مكتب المدعي العام، والنهج الجديد للتعامل مع السلطات الليبية.

نهج تعاوني في مجالات التحقيق. وتلك خطوات مهمة لمحاسبة الجناة على جرائمهم، بما فيها الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين واللاجئين.

وينبغي أن توفر الأمم المتحدة الموارد المناسبة للمحكمة فيما يتعلق بالحالات التي يحيلها مجلس الأمن. ولا يمكن المغالاة في التأكيد على أن الحالة الراهنة ليست عادلة ولا مستدامة، حيث لا تغطي تكاليف إحالات مجلس الأمن سوى الدول الأطراف. ونثني على المدعي العام لتخصيصه موارد إضافية لفريق التحقيق في ليبيا.

وفي الختام، تود البرازيل أن تجدد دعمها للجهود التي يبذلها مكتب المدعي العام لضمان تحقيق العدالة والمساءلة، وفقا لمبدأ التكامل. ونأمل أن يؤدي وجود علاقة مثمرة بين مكتب المدعي العام والسلطات الليبية إلى تعزيز ثقافة العدالة والمساءلة.

السيد بيانغ (غابون) (تكلم بالفرنسية): أشكر المدعي العام كريم خان على إحاطته بشأن التقرير الثالث والعشرين المقدم عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١). ونرحب بمشاركة زميلنا، السفير طاهر السني، الممثل الدائم لليبيا، في هذه الجلسة.

إن ولاية المحكمة الجنائية الدولية في ليبيا بالغة الأهمية. والتوقعات كبيرة ليس فقط فيما يتعلق بمكافحة الإفلات من العقاب، بل وفيما يخص المصالحة والتعايش بين الليبيين أيضا.

ونلاحظ مع القلق التحديات الهائلة التي يواجهها المدعي العام في ليبيا في جمع المعلومات الرئيسية وأدلة الطب الشرعي في سياق خطوات التحقيق اللازمة لكفالة مراعاة الأصول القانونية ضد الأشخاص الذين يزعم أنهم ارتكبوا جرائم خطيرة في ليبيا في عام ٢٠١١ والجرائم المتعلقة بالعمليات العسكرية بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠٢٠، وكذلك الجرائم المرتكبة ضد المهاجرين.

ويجب أن تظل مكافحة الإفلات من العقاب ضرورة حتمية للجميع، ونعتقد أن نطاق العدالة في ليبيا يجب أن يمتد ليشمل جميع الفئات المرتكبة. ويتطلب ذلك الدعم المستمر من المجتمع الدولي لإعداد المدعي العام وتجهيز مكتبه بشكل كامل خلال ما يقوم به من عمل حساس.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، السيد كريم خان، على إحاطته القيمة بشأن التقرير الثالث والعشرين عن الحالة في ليبيا. وأرحب أيضا بممثل ليبيا في جلسة اليوم.

في البداية، أود أن أؤكد مجددا دعم البرازيل الطويل الأمد للمحكمة الجنائية الدولية. فالبرازيل، بوصفها أحد مؤسسي المحكمة، تدرك القيمة التي ينطوي عليها وجود محكمة دائمة أنشئت بموجب معاهدة في مكافحة الإفلات من العقاب وتحقيق العدالة للضحايا.

ونرحب بالنهج الشفاف الذي يتبعه المدعي العام إزاء استراتيجية العمل المتجددة فيما يتعلق بالحالة الليبية. ونرى أنه من الخطوات الإيجابية أن نحدد بطريقة منفتحة استراتيجية التحقيق والمقاضاة، بما في ذلك أهدافها الرئيسية ومبادئها الأساسية، على النحو المبين في هذا التقرير.

ونؤيد أيضا تأكيد المدعي العام على مبدأ التكامل، بغية دعم وتعزيز التحقيقات والملاحقات القضائية على الصعيد الوطني. ونشجع المدعي العام على مواصلة العمل مع السلطات الليبية على أساس منتظم، لأن التكامل هو أحد الأركان الأساسية لنظام روما الأساسي. وتوفر العدالة الجنائية الدولية حلا مؤقتا عندما تكون الدول ذات الولاية القضائية غير راغبة أو غير قادرة على التحقيق في أخطر الجرائم ومقاضاة مرتكبيها.

ونرحب البرازيل كذلك باستعداد المدعي العام للتقريب بين مكتبه والناجين والشهود وأسر الضحايا، بالاتفاق مع السلطات الوطنية. فمن شأن تعزيز هذا الوجود الميداني أن يوفر بيئة آمنة ومأمونة ومستقرة للشهود الذين يرغبون في التعامل مباشرة مع المحققين. وعلاوة على ذلك، يمكن لجهود التعاون أن تتيح فرصا لتعزيز المؤسسات المحلية حتى تتمكن الدول من الوفاء بمسؤوليتها الرئيسية عن التحقيق في الجرائم المرتكبة في أراضيها ومقاضاة مرتكبيها.

كما يمكن لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا أن تقدم مساهمات مهمة للسلطات الوطنية في مكافحة الإفلات من العقاب، باستخدام

السيد كوربيه (غانا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في شكر السيد كريم خان، المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، على تقديمه التقرير الثالث والعشرين إلى المجلس وفي الترحيب بالسفير السني، ممثل ليبيا، في جلسة اليوم.

وتلاحظ غانا مع التقدير التقرير المعدّ إعداداً جيداً ونهجه الاستباقي إزاء معالجة الحالة في ليبيا. ويكتسي الفصل الذي يعالج سبل المضي قدماً أهمية خاصة، حيث يرسم معالم الطريق لأعضاء المجلس بشأن النهج الذي تنوي المحكمة اعتماده في إجراء تحقيقاتها والتعامل مع القضايا.

وفيما يتعلق بالمسائل الموضوعية التي أثّرت في التقرير، تود غانا أن تسلط الضوء على النقاط الثلاث التالية: أولاً، نؤكد مجدداً الاقتناع المشترك بأنه لا يمكن ولا يجب السماح باستمرار الإفلات من العقاب أينما حدثت الجرائم وأياً كان مرتكبوها. وفي هذا الصدد، نعيد التأكيد على الموقف القائل بضرورة أن تأخذ العدالة مجراها بالنسبة لجميع الأفراد الذين يواجهون مذكرات توقيف صادرة عن المحكمة الجنائية الدولية على خلفية جرائم مزعومة ارتكبت في ليبيا، بما في ذلك الإبادة الجماعية أو جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية، وأن تتاح الفرصة لمحاسبتهم على أفعالهم أو تقاعسهم عن العمل من حيث صلة ذلك بالجرائم الجسيمة جداً المتهمين بارتكابها.

ثانياً، بينما تدعو غانا المحكمة إلى الاضطلاع بولايتها المكلفة في إحالة مجلس الأمن (القرار ١٩٧٠ (٢٠١١))، فإنها تلاحظ التحديات التي تواجه المحكمة في ضوء الحالة السياسية والأمنية المعقدة الراهنة في ليبيا. ومع ذلك، فمن دواعي السرور أن نلاحظ النهج الذي تتبناه المحكمة - تطبيق مبدأ التكامل - وهو مبدأ أساسي من مبادئ نظام روما الأساسي. ومن خلال العمل مع السلطات الوطنية الليبية ذات الصلة، اتخذت المحكمة خطوة إيجابية لبناء الثقة يمكن أن تسفر عن النتائج المرجوة. ففي نهاية المطاف، تقع على عاتق الدول في المقام الأول مسؤولية حماية مواطنيها، وبالتالي، يجب استشارة الدولة في هذه المسائل.

ونرحب بتنفيذ استراتيجيات جديدة للتحقيق، تأخذ في الحسبان قيود الميزانية من دون الإضرار باحتياجات تحقيق العدالة، ناهيك عن شرط تحديد مسؤولية الجناة المزعومين.

ومن الضروري بالطبع العمل عن كثب مع السلطات الليبية وإشراك الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية، فضلاً عن أعضاء المجتمع المدني الذين يمكنهم المساهمة في نجاح هذه المهمة الكبيرة والحساسة. ونرحب باستخدام الحكيم لأشكال تكنولوجيا المعلومات المتقدمة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي.

ونحن ندرك البيئة الأمنية المتقلبة التي تتكشف فيها استراتيجية التحقيق الجديدة للمدعي العام. ونقدر جهوده. والواقع أن الأزمة العسكرية السياسية التي أثّرت على ليبيا لأكثر من عقد من الزمن أصبحت الآن خطيرة. والعنف المسلح أبعد ما يكون عن الاحتواء. وغني عن البيان أنه في مثل هذا المناخ الذي يسوده الرعب والخوف، يمكن أن يشعر الضحايا والشهود بالتهديد، مما يسهم في جعل ممارسة العدالة معقدة ومحفوفة بالمخاطر.

ولهذا السبب، نود أن نجدد دعوتنا إلى جميع أطراف النزاع الليبي لمضاعفة جهودها للتوصل إلى تسوية شاملة للأزمة التي تقوض البلد. ونعتقد أن الشعب الليبي بحاجة إلى العدالة وأن مهمة مكتب المدعي العام هي تحقيق تلك العدالة وتعزيزها، وفقاً لمبدأ التكامل. وفي هذا الصدد، من الضروري إقامة تعاون وثيق جداً مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا كشريك.

ونود أن نشدد على الأهمية الحاسمة لتهيئة الظروف المؤاتية لتحقيق العدالة التي من شأنها أن تداوي جراح الشعب الليبي، أي تنويع العملية السياسية بإجراء انتخابات شاملة ووقف الأعمال القتالية ورحيل القوات الأجنبية وإجراء حوار بقيادة ليبية يهدف إلى التوصل إلى حل دائم للأزمة السائدة.

في الختام، نؤكد مجدداً دعمنا لجهود المدعي العام في ليبيا والمحكمة الجنائية الدولية بشكل عام.

الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون في جمع أدلة موثوقة. وندعو الدول الأخرى والوكالات الدولية ذات الصلة التي قد تكون لديها معلومات ذات صلة إلى مساعدة المحكمة في إجراء تحقيقاتها.

في الختام، أود مرة أخرى أن أحث المدعي العام على مواصلة البحث عن الأدلة لتحقيق العدالة النزيهة والمنصفة للضحايا من أبناء الشعب الليبي وللضحايا من المهاجرين من دول أخرى. ولذلك، تأمل غانا في اتباع نهج متوازن وعالمي في التحقيق في الجرائم التي تدخل في نطاق اختصاص المحكمة، بعيداً عن النهج المتصور الذي يركز على منطقة بعينها.

السيد سن جيتشانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر المدعي العام كريم خان على إحاطته. وأرحب بمشاركة السفير السني، الممثل الدائم لليبيا، في جلسة اليوم.

اتسعت هوة الخلافات بين الأطراف في ليبيا منذ بعض الوقت، كما ازدادت حالة عدم اليقين في العملية السياسية. ومن الضروري أن تحافظ جميع الأطراف في ليبيا على الهدوء وأن تمارس ضبط النفس. وينبغي تجنب الإجراءات التي قد تعقد الحالة. ويجب الحفاظ على وقف إطلاق النار الحالي بصورة كاملة. وينبغي حل الخلافات حول شرعية الحكومة من خلال الحوار والمفاوضات وينبغي التوصل إلى توافق في الآراء بشأن جدول زمني وخريطة طريق للانتخابات لتهيئة الظروف اللازمة لإجراء الانتخابات في أقرب وقت ممكن.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يتمسك بمبادئ العملية السياسية التي يملكها الليبيون ويمسكون بزمامها، وأن يضطلع بدور إيجابي وبناء في إعادة العملية السياسية إلى مسارها الصحيح في ليبيا.

إن الصين ليست دولة طرفاً في نظام روما الأساسي، وموقف الصين من عمل المحكمة الجنائية الدولية المتعلق بليبيا لم يتغير. وكذلك فقد لاحظنا موقف ليبيا بشأن القضايا ذات الصلة. ويجب أن تواصل المحكمة الجنائية الدولية الالتزام الصارم بمبدأ التكامل، المنصوص عليه في نظام روما الأساسي، وأن تحترم بالكامل السيادة

ولذلك، نشجع المحكمة على مواصلة العمل مع النظام القضائي الليبي وتقديم الدعم التقني اللازم ودعم بناء القدرات. ومن المؤكد أن استقلالية تلك المحاكم الوطنية ينبغي أن تحظى بالأولوية القصوى في جهود بناء القدرات. ونغتنم هذه الفرصة لدعوة أصحاب المصلحة المعنيين في ليبيا إلى إتاحة إمكانية الوصول غير المقيد لفريق المحققين التابع للمحكمة حتى يتمكنوا من القيام بعملهم بفعالية وكفاءة. وبالنظر إلى الحالة السياسية في ليبيا، نعتقد غانا أن التوقيع المقترح على مذكرة التفاهم، التي يجب أن يلتزم بها جميع أصحاب المصلحة الليبيين المعنيين، خطوة في الاتجاه الصحيح لأنه سيظهر التزاماً سياسياً بالعملية برمتها عندما تعود الحالة في ليبيا إلى طبيعتها.

والمسألة الثالثة التي تكتسي أهمية بالنسبة لغانا هي حماية الشهود - قبل عملية المحاكمة وأثناءها وبعدها. وبينما تمضي المحكمة قدماً في التحقيقات في القضايا، لا سيما في ترهونة، حيث تم اكتشاف ٢٧ مقبرة جماعية وقُد ما يقرب من ٣٣٨ من السكان بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠٢٠، من المهم التأكيد على أن المحكمة بحاجة إلى وضع آليات فعالة لحماية الشهود.

وفي هذا الصدد، تدعو غانا المحكمة إلى أن تأخذ في الاعتبار مشاركة الضحايا في العملية برمتها وأن توفر لهم الحماية اللازمة قبل المحاكمات وأثناءها وبعدها. ونعتقد أن هذا سيمنح الضحايا الثقة المطلوبة للإدلاء بشهاداتهم أثناء المحاكمات، حيث لوحظ أن الشهود يتراجعون في بعض الحالات، مما يؤثر سلباً على قضية الادعاء ويسبب داءاً للمحكمة. وفي سياق إجراء تحقيقاتها، ينبغي للمحكمة أيضاً أن توجه اهتمامها إلى كفالة إدلاء الشهود خارج ليبيا بشهاداتهم في ضوء التقارير المتعلقة بالاعتداءات على المهاجرين، الذين قد يكون بعضهم ناجين من هذه الهجمات. وفي هذا الصدد، سيكون من المفيد للمحكمة أن تلتزم بالتعاون الدول المجاورة كجزء من التحقيق، ولا سيما من خلال الحصول على إفادات المهاجرين الذين فروا من هذه الجرائم الفظيعة والذين ربما يلتمسون اللجوء في تلك الدول.

وبناء على ذلك، تلاحظ غانا مع التقدير التعاون الجاري بين المحكمة وشركاء خارجيين مثل هولندا والمملكة المتحدة وإيطاليا ووكالة

القضائية الليبية والطلبات والآراء المشروعة لحكومتها، وأن تقدم مساهمات عملية في الحفاظ على السلام والاستقرار في ليبيا. الفعالية.

السيدة دوتلاري (ألبانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر المدعي العام كريم خان على إحاطته اليوم، وعلى التقرير الشامل وعلى إبرازه أن مكتبه يعطي الأولوية للإحالات من مجلس الأمن.

وتكرر ألبانيا تأكيد التزامها القوي بالمحكمة الجنائية الدولية ونظام روما الأساسي ودعمها لهما. ونود أن نشيد بالعمل الشجاع والمستقل الذي يقوم به المدعي العام خان في هذا الصدد. وبوصفنا

مجلس الأمن، علينا أن نتأكد من أن مكتبه لديه الموارد اللازمة للوفاء بولايته. ونشيد بمكتب المدعي العام على عمله الممتاز في جمع الأدلة والاختتام الناجح للتحقيق في الجرائم المرتكبة في ليبيا في عام ٢٠١١. ونشجع المكتب على مواصلة جمع الأدلة على الجرائم

المحتملة المرتكبة خلال النزاع في الفترة ٢٠١٤-٢٠٢٢. ويجب أن تسود العدالة على الجرائم بصورة جامعة وممانعة، بغض النظر عن هوية مرتكبيها، وأن يتم توفير العدالة للضحايا.

فالعدالة شرط لا بد منه لليبيين للمضي قدما وتحقيق المصالحة والتطلع نحو مستقبل أفضل. ويساورنا بالغ القلق إزاء العنف المستمر ضد المهاجرين، والتقارير التي تفيد بالتعذيب في مرافق الاحتجاز، وانتهاكات حقوق الإنسان، والجرائم المرتكبة ضد النساء والأطفال، بما في ذلك العنف الجنسي. وتلك الأعمال هي انتهاك للقانون الدولي وقانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ويجب التصدي لها ومحاكمة المسؤولين عنها إلى أقصى حد يسمح به القانون، على الصعيدين الوطني والدولي، عند الاقتضاء. وقد سرنا أن نسمع من المدعي العام عن النتائج الإيجابية للشراكة بشأن قضايا الهجرة.

والمساءلة مهمة للضحايا والناجين من تلك الجرائم، ولكنها يمكن أن تكون أيضا رادعا قويا لوضع حد لتكرار الجرائم والانتهاكات في المستقبل. والشعب الليبي يستحق العدالة، وعائلات الضحايا تطالب بالعدالة، والمحكمة الجنائية الدولية لديها الأدوات اللازمة لتحقيق هذه العدالة. وفي هذا السياق، نرحب بالتعاون مع رئيس قلم المحكمة

وتشيد ألبانيا برؤية المدعي العام خان لخريطة طريق للمساءلة وترحب بالإعلان عن زيارته إلى ليبيا في الأشهر المقبلة. دعونا نأمل أن تغتنم الجهات الفاعلة الليبية هذه الفرصة لتوقيع مذكرة التفاهم وتسهيل وصول مكتب المدعي العام إلى الميدان لجمع الأدلة من ساحة المعركة وإجراء تحقيقات مستقلة.

ونرحب بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والاجتماعات مع المستشارة الخاصة للأمين العام المعنية بليبيا امتثالا لولاية كل منهما. ونرحب أيضا بنهج المدعي العام في وضع النقاط المرجعية، مما سيزيد من كفاءة عمله.

ونحن واثقون من أن مكتب المدعي العام سيفي بولايته، ولكنني أود أن أؤكد من جديد أن الأمر متروك للسلطات الليبية لبناء السلام والأمن الدائمين في البلد، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وحماية المدنيين، وتحقيق العدالة. ولذلك ندعو السلطات الليبية إلى التعاون الوثيق مع المحكمة الجنائية الدولية والمدعي العام خان في وضع حد للإفلات من العقاب ومحاسبة المسؤولين عن الفظائع. والعدالة ليست أمرا اختياريًا. إنها شرط لا بد منه من أجل السلام في ليبيا ومستقبلها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة المملكة المتحدة.

أود أن أبدأ على غرار الآخرين بتقديم الشكر للمدعي العام كريم خان على إحاطته المهمة اليوم بمناسبة التقرير الثالث والعشرين للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية عن الحالة في ليبيا. وتقدم المملكة المتحدة دعمها الكامل للتحقيقات الجارية للمدعي العام، وأرحب بكل من الإحاطة التي قدمها المدعي العام وتقريره بوصفهما دليلا على الشفافية في مجلس الأمن.

وكما يوضح التقرير، هناك أدلة موثوقة على استمرار ارتكاب جرائم خطيرة واسعة النطاق في ليبيا، بما في ذلك جرائم العنف الجنسي

السيد خان (تكلّم بالإنكليزية): إنني ممتن للغاية للمساهمات والملاحظات وكلمات الدعم، بل وحتى لكلمات إبداء القلق التي أثّرت. كما أعرب عن امتناني لإتاحة الفرصة لي لتوضيح بعض المسائل أو زيادة شرحها.

وأعتقد أنه، بناءً على أي تحليل، لا يمكن النظر إلى المحكمة الجنائية الدولية إلا على أنها شهادة مروعة على النزعة المستمرة للبشرية إلى العيث فسادا والتسبب في معاناة لا توصف لأضعف الأطفال والنساء والرجال. وبالطبع، هناك الكثير من اللوم الذي ينبغي توجيهه للكثيرين حولنا بخصوص كل بلد. فكلنا كائنات معيبة، لكن هذا ليس هو السؤال حقا. والسؤال هو ما إذا كنا نريد أن نعيش في عالم تسود فيه العدالة أو ما إذا كان بإمكاننا بطريقة ما النوم والتسامح والقبول بعالم يعاني فيه الكثيرون من عذاب جسدي واضطراب عاطفي.

وقد أشار صديقي المتبحر في العلم، ممثل الاتحاد الروسي، إلى الحالة في ليبيا وسأل عن هو المسؤول فعلا عن أنين العذاب المستمر الذي لا يزال يتردد صده من تلك الأرض المضطربة. وهذا بالطبع سؤال مفتوح، والسؤال هو: من المسؤول؟

إن نظام روما الأساسي يمنحنا اختصاصا قضائيا واضحا فيما يتعلق بالمسائل التي تتم إحالتها. وميثاق الأمم المتحدة هو الركيزة الأساسية للشؤون العالمية. ويوضح الميثاق أن المجلس يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. ومن المهم جدا أن نضع في اعتبارنا أنه ولئن كنا نكن - وأنا أيضا أكن - احتراما هائلا لوعد المجلس ولمقصد المجلس ولجميع الأعضاء هنا، شأننا شأن العديد من الناس العاديين، فإن ثمة شعورا مفهوما بالإحباط إزاء حقيقة أنه في جميع أنحاء العالم، بعيدا عن العواصم والمدن المتطورة، مثل نيويورك، والغرف الجميلة مثل هذه الغرفة، ما زلنا نطيق عالما نصم فيه أذاننا ونغمض أعيننا عمدا عن عذاب عدد كبير جدا من البشر الآخرين.

لقد طُرح سؤال بشأن التركيز. أنا محام ولستُ مشرعا، وآمل ألا أكون أبدا في وضع من ينتهك القانون عن علم. وبالتأكيد، لن أنتحل

المتصل بالنزاع. وتدين المملكة المتحدة تلك الأعمال المشينة وتدعو إلى تقديم مرتكبيها إلى العدالة. ويجب حماية حقوق الإنسان حماية كاملة في ليبيا. ويجب أن نحافظ على التزامنا تجاه ضحايا السنوات الإحدى عشرة الماضية. إن تحقيق المحكمة الجنائية الدولية بمثابة مساهمة مهمة في العدالة الانتقالية، وهو شرط حاسم لنجاح العملية السياسية ويصب في مصلحة جميع الليبيين.

وتدعو المملكة المتحدة السلطات الليبية إلى التعاون مع تحقيق المحكمة الجنائية الدولية ومع البعثة المستقلة لتقصي الحقائق في ليبيا. ومن الضروري الوصول إلى المواقع والأدلة والشهود من دون تهريب من أجل إحراز التقدم. وتؤيد المملكة المتحدة استراتيجية المدعي العام المتجددة والمبادئ التي سيمضي على أساسها قديما في التحقيق. وترحب المملكة المتحدة على وجه الخصوص بإعطاء الأولوية للتحقيق الليبي والإعلان عن موارد إضافية، الأمر الذي نأمل أن يعجل بإحراز التقدم نحو تحقيق العدالة للضحايا.

وتنتي المملكة المتحدة على عمل المدعي العام في التعاون مع السلطات الوطنية واعترامه زيادة تطوير هذه الشراكات، بما في ذلك المساعدة في الملاحقات القضائية على الصعيد الوطني أو الإقليمي، حيثما يكون ذلك مناسباً. ونكرر دعوتنا جميع الدول ذات الصلة، بما فيها الدول الأطراف في نظام روما الأساسي والدول غير الأطراف فيه، إلى التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية وتسليم الأفراد الصادرة بحقهم مذكرات توقيف.

وقد أصدر المجلس تكليفا بالتحقيق الذي يجريه المدعي العام في ليبيا، ومن أجل كفالة المساءلة عن المخالفات الدولية الجسيمة، ستظل المملكة المتحدة ثابتة في التزامها بالمساءلة عن الجرائم الفظيعة في جميع الحالات التي ترتكب فيها. وسنواصل العمل مع المدعي العام ومع الشركاء الدوليين لوضع حد للإفلات من العقاب.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة للمدعي العام خان للرد على التعليقات.

عبرت كلمات ممثل غانا عن ذلك ببلاغة كبيرة لم أكن لأصل إليها مهما حاولت - لا يمكن السماح باستمرار الإفلات من العقاب عندما يحدث. ولهذا السبب، لدينا محكمة جنائية دولية. وهذا هو السبب في أننا نحاول الوصول إلى الحقيقة للدفاع عن الحقوق التي يجب أن نعتز بها جميعاً كأفراد، بغض النظر عن السياسة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر المدعي العام خان على الإيضاحات الإضافية التي قدمها.

أعطي الكلمة الآن لممثل ليبيا.

السيد السنّي (ليبيا): السيدة الرئيسة، أود في البداية أن أهنئكم لتوليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر. وأشكركم على جهودكم.

وأيضاً أتقدم بالشكر إلى السيد كريم خان على إحاطته وتقديره الثالث والعشرين.

نؤكد من جديد على أن الشعب الليبي حريص كل الحرص على بناء الدولة المدنية الحديثة وإرساء مبدأ المحاسبة وعدم الإفلات من العقاب، وهذا في رأينا لن يتحقق إلا عند تفعيل مسار المصالحة الوطنية الشاملة والذي يبدأ بتفعيل العدالة وإظهار الحقيقة والمصالحة والاعتذار وجبر الضرر والدعوة للعفو والتسامح، خطوات نعلم جميع أنها أساس مسار العدالة الانتقالية، وبها نستطيع طي صفحة الماضي المؤلمة، والتي عانى منها الشعب الليبي على مدار السنوات الماضية.

ومن هنا، نعيد مجدد ما ذكرناه في عدة مناسبات سابقة، وهو أن تحقيق العدالة على الأراضي الليبية هو اختصاص سيادي وولاية قضائية وطنية من أجل مقاضاة أي متهم وفقاً لقانون العقوبات الليبي، والذي يعكس السيادة الليبية على إقليمها ومواطنيها. والقضاء الليبي ملتزم بضمان محاكمة عادلة ونزيهة لكل المطلوبين.

لذلك، نعيد التأكيد بأن تعاوننا مع المحكمة حسب الولاية الممنوحة لها يأتي في إطار مذكرات التفاهم الموقعة بين مكتب النائب العام الليبي ومكتب المدعي العام بالمحكمة الجنائية الدولية، كدور مساعد للقضاء الليبي، ولكنه ليس بأي شكل من الأشكال بديلاً عنه.

لنفسى أبداً سلطات غير مخولة لي. وتتضمن الصياغة الواضحة للفقرة ٦ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) الإجابة على سؤال الممثل، لأنها تنص بوضوح على أن المجلس يقرر إخضاع رعايا أي دولة خارج الجمهورية العربية الليبية ليست طرفاً في نظام روما الأساسي أو مسؤوليها الحاليين أو السابقين أو أفرادها للولاية القضائية الحصرية لتلك الدولة. وأنا أتبع القانون. والمجلس هو الذي يضع القانون فيما يتعلق بمعايير الإحالة.

ويتعلق الشيء الآخر الذي أود أن أؤكد عليه، إن جاز لي، بعبارة اعتاد والدي الراحل، وهو باكستاني، قولها عندما كنا نتشاجر عندما كنا أطفالاً. لقد اعتاد القول: عندما توجه إصبع الاتهام، فإن ثلاثة أصابع تُوجه إليك. فمن السهل جداً، كما يتضح من تاريخ البشرية، الانخراط أو الانغماس في لعبة إلقاء اللوم على الآخر. فعل أحدهم هذا أو فعل ذاك. وربما يكون كل هذا صحيحاً، ولكن هل هو عذر لنا كي لا نحاول تحويل تركيزنا بشكل جماعي إلى قيم أعلى ومبادئ أسمى؟ بالله عليكم وبكل احترام، إن لم نتمكن من القيام بذلك في مبنى كهذا، فما هو الأمل؟

أثار ممثل الهند نقطة مهمة. لقد أشار إلى بعض الشواغل التي يبدو، في اعتقاده، أن المحكمة الجنائية الدولية وانعدام السلام يبررانها. ومن المهم أيضاً أن ندرك ونفهم ونقبل حقيقة أن العدالة في أي مكان، والعدالة الدولية على وجه الخصوص، ليست حلاً سحرياً لشفاء كل داء تعاني منه البشرية. وإذا توقع المرء أن يكون الأمر كذلك، فسنستمر في الفشل وسنظل لدينا توقعات لا يمكن تحقيقها ببساطة. وأود أن أقترح سؤالاً أنسب، هو: هل كان السلام والعدالة سينزلان أم لا مثل المَن والسلوى على الشعب الليبي، لولا المحكمة الجنائية الدولية؟ والحقيقة البسيطة هي أن المجلس والمنطقة وليبيا نفسها لم يتمكنوا بطريقة أو بأخرى من المساعدة في تحقيق السلام.

أعتقد أن التعليق الأخير لممثل غانا يجب أن يكون هو الكلمة الأخيرة حقاً. إن السؤال حقاً هو ما إذا كنا نوفر قيمة بشكل جماعي أم لا. هل نهتم حقاً بالأطفال والنساء والرجال الذين يريدون فحسب أن يعيشوا حياتهم ولكنهم يستمرون في المعاناة مراراً وتكراراً. وقد

التصدي لها. ولكننا في ذات الوقت لن نقبل بأي محاولات من بعض الدول خلق وفرض ظروف من شأنها تصدير أزماتهم لنا وتأسيس مبدأ التوطن، في مخالفة للقوانين والتشريعات الوطنية.

وفي هذا الصدد، نستغرب من موقف المجتمع الدولي السلبي تجاه تجار البشر، حيث يتم التركيز فقط على المتورطين داخل ليبيا، في حين أننا جميعا نعلم أن تجار البشر وشبكاتهم الدولية هي عابرة للحدود.

ومواجهة هذه الظاهرة يجب أن تبدأ بالقضاء على هذه الشبكات وقياداتها بشكل كامل، أينما وجدت. لذا، وكما ذكر زميلي ممثل غانا وممثلو الدول الأفريقية، نطلب منكم، السيد خان وفريقكم، مجددا بأن تتضمن استراتيجيتكم الجديدة تحقيقات شاملة لكشف وملاحقة هؤلاء المجرمين الدوليين والمرتبطين بوضع المهاجرين في ليبيا؛ وفرض العقوبات عليهم دون استثناء، سواء كانوا في دول المصدر والعبور في أفريقيا أو دول المقصد في أوروبا.

ختاماً، نؤكد للجميع أن المؤسسات القضائية الوطنية قادرة على إرساء العدالة رغم كل التحديات التي يمر بها البلد، ويمكن التحدي الأكبر هنا في القدرة على إنفاذ القانون. وهذا يتطلب ذلك دعمكم لكافة الجهود الوطنية لبناء المؤسسات ودعم الاستقرار وإنهاء كافة أنواع التدخلات في ليبيا. لذا، فإننا نطالبكم باحترام الملكية والقيادة الليبية للحل الشامل، واحترام ما توصل إليه الليبيون من توافق وخارطة الطريق ومخرجاتها؛ ودعم الحوارات الجارية لإنهاء كافة المراحل الانتقالية المؤقتة الهشة، وتوحيد المؤسسات حتى تتمكن من تهيئة الظروف الملائمة لإجراء الانتخابات العامة، بمشاركة الجميع وبشكل صحيح؛ احتراماً لإرادة الليبيين، وحققهم في تقرير المصير، وحتى نصل إلى حالة من الاستقرار نستطيع بها بناء دولة العدالة ودولة القانون وإخراج الملف الليبي نهائياً من أروقة المحكمة الجنائية الدولية ومن مجلس الأمن.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٠.

ونتطلع إلى تحقيق هذه المذكرة حسب ما يناسب الوضع الراهن وأيضاً حسب ما يقترحه مكتب النائب العام الليبي.

وفي ها السياق، نرحب بالاستراتيجية الجديدة التي أعلن عنها المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، وهي استراتيجية تركز على إعطاء أولوية للوضع في ليبيا وتوفير الموارد اللازمة والتعاون مع السلطات لتعزيز جهود المساءلة ودعمها. ويحدونا الأمل أن تساهم هذه الاستراتيجية في دعم مكتب النائب العام الليبي من أجل تنفيذ مسار العدالة وعدم الإفلات من العقاب وألا يكون هناك انتقائية وتسييس للقضايا.

نعلم جميعاً أن السلام الدائم مرتبط بالعدالة واحترام حقوق الإنسان ونعلم أيضاً أن السلام لا يمكن أن يتحقق بشكل تلقائي. لذلك، نحتاج إلى الاعتراف بمعاناة أهالي الضحايا واستعادة الثقة بمؤسسات الدولة وتحقيق العدالة. ومن أجل ذلك نطالب المحكمة بالإفصاح سريعاً عن نتائج تحقيقاتها بعد زيارة فريقها لليبيا ثلاث مرات خلال أكثر من عام. ونخص بالذكر فيما يتعلق بالمقابر الجماعية المكتشفة في مدينة ترهونة وغيرها من الانتهاكات الجسيمة وجرائم الحرب التي اقترفت ليس الآن فقط ولكن منذ عام ٢٠١١ - ضد المدنيين الأبرياء دون استثناء ودون تمييز، وأينما كانت وممن كانت، وذلك من أجل المساعدة في الكشف عن المتورطين محلياً ودولياً وملاحقة الهاربين، وأن يساهم ذلك في مسار العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية الحقيقية الشاملة.

بخصوص ملف الهجرة، والذي ورد في تقرير المدعي العام، نؤكد حرص الدولة الليبية على حماية المهاجرين غير الشرعيين ضد أي انتهاكات قد يتعرضون لها بسبب الأزمة الراهنة. ورغم كل التحديات، فإننا نقوم بما يمكن لحمايتهم وإنقاذهم والعمل على ترحيلهم متى أمكن ذلك. ونؤكد رفضنا التام وإدانتنا لأي خروقات أو انتهاكات قد يقوم بها بعض الخارجين عن القانون، والتي تُعتبر أعمالاً فردية نعمل على